والمعنوية وليس قيد الداخلة للاحتراز بل لبيان الواقع او غيره
بناء على انه لا يكون التغيير للاخر بسبب العوامل الا وهي داخلة
ويجوز ان يجعل احترازا عن التغيير الذي يكون لحركة الحكاية
كحركة زيد في غلام من زيد لمن قال رايت زيدا فانها بسبب عامل
غير داخل وهو رايت في كلام الاول وقوله لفظا او تقديرا
مصدران بمعنى المفعول اي تغييرا واحر الكلم تغييرا ملفوظا
او مقدرا انهما منصوبان على المصدرية اي ملفوظا ما يدل عليه
من الحركات وما ناب عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا
ما يدل عليه مما ذكر كما في المعرب بالاعراب التقديري نحو عصا
فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقد انه متغير بخلاف المبني
الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب فلم يقدر تغييره
بل لو كان في محله معرب لتغير اخره فظهر الفرق بين الاعراب
التقديري والمحلي ومعناهما ويجوز ان يكون المضاف مقدرا
اي تغير لفظ او تقدر اي تغيرا يظهر في اللفظ علامة وما
يدل عليه ويدرك او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او
تغييرا يقدر في اللفظ علامة وما يدل عليه ويجوز ان يجعل
قوله لفظا او تقديرا تمييزا محولا عن المضاف اليه اي تغيير
لفظ اخره او تقديره اما تغيير لفظ اخره فواضح فانه تارة
يحرك بالضمة وتارة بالفتحة وهكذا وهذه تغييرات واما
اختلاف تقديره فالاضافة بادنى ملابسة لان اخره محل التقدير
فالتقدير يتعلق به وهو مختلف لان تقدير الضم غير تقدير
النصب وهكذا او لا بعد ان بعد من التغيير التقديري على
هذا التغيير ما كان نصبه نائبا لجره او بالعكس فانهما حينئذ
متغيران حقيقة لضمني ذلك الفرد والجمع فلا حاجة الى زيادة
حقيقة او حكما بعد قوله لفظا او تقديرا والتغيير اللفظي

كالتغيير

كالتغيير في جاءني زيد لان علامته وهي الضمة ملفوظ بها والتغيير
في رايت زيدا ومررت بزيد لفظي لان علامته وهي الفتحة في
الاول والكسرة في الثاني ملفوظ بها والتغيير في جاءني الفتى ورايت
الفتى ومررت بالفتى تقديري لان علامته وهي الضمة في الاول
والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث مقدرة ويجوز ان
يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للتغيير الاواخر اختلف
العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين وهما منصوبان
على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق او على انهما خبر
كان المحذوف اي سواء كان ماذكر ملفوظا او مقدرا والجملة من
باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها لتاكيد
وا وهذا التقسيم المحدود اي ما كان على احد هذين الوجهين
فلا ينقض الحد وانما نقضه اذا كانت للتردد الشامل للشك
او الظن او الابهام ويقابله البناء وهو لغة وضع شيء على شيء
صفة يراد بها الثبات واصطلاحا على القول بانه لفظي واختاره
ابن مالك ومن تبعه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا لتخلص من التقاء
الساكنين اي وخرج بقوله لا لبيان مقتضى العامل الاعراب وبقوله
من شبه الاعراب بكسر الشين وسكون الباء وفتحهما بمعنى اي
الامر المشابه له في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا في
الاخر ما ليس كذلك كفتحة لام فليس وضمة لام اقبل وبقوله
وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا لتخلص من سكونين من
التغيرات المذكورة وعلى القول بانه معنوي وهو الذي ذهب اليه الاكثرون
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلاك اورد
عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث مع انه لا حاجة
لقوله ولا اعتلال له لان المعرب المعتل لم يلزم حالة واحدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)